

حسن الحاج علي أحمد | Hassan El Haj Ali*

عديلة تبار | Adiala Ahmed Tabar**

الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان

Security and Democracy in the Horn of Africa: Djibouti, Somalia and Sudan

ترمي هذه الدراسة إلى بحث أثر الأمننة في التحول الديمقراطي في ثلاث من دول القرن الأفريقي، هي جيبوتي والصومال والسودان، الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتمثل الدول الثلاث نماذج متنوعة للأمننة، لكنها متكاملة. وتفترض الدراسة أن أمننة قضايا المنطقة جعلت قضية التحول الديمقراطي تحتل مكانة متدنية في قائمة أولويات الدول الكبرى، في وقت أضحى فيه خطاب محاربة الإرهاب هو الطاغى. وتطرح الدراسة الأسئلة الآتية: لماذا غلب خطاب الأمننة خطاب الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي؟ وكيف تتفاعل آليات خطاب الأمننة مع الواقع السياسي؟ وما دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز خطاب الأمننة؟

كلمات مفتاحية: الأمننة، التحول الديمقراطي، الإرهاب، القرن الأفريقي.

This study examines the impact of securitization on the democratization of three countries in the in the Horn of Africa: Djibouti, Somalia and Sudan. The three countries, all members of the Arab League, represent diverse but integrated securitization models. The study assumes that securitization in the region has left democratic transformation low in the list of priorities for the major powers, at a time when counterterrorism rhetoric is overwhelming. The paper raises the following questions: Why has securitization discourse overpowered talk of democracy in the Horn of Africa? How do the mechanisms of the securitization discourse interact with political reality? What is the role of regional institutions in enhancing securitization discourse?



Keywords: Securitization, Democratization, Terrorism, the Horn of Africa.

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.

* Professor of Political Science, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, Sudan.

** محاضرة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.

** Lecturer, Political Science Department, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, Sudan.

مقدمة

الأفريقي، والتعامل مع جذور عدم الاستقرار. وتحفظ الولايات المتحدة وفرنسا بوجود عسكري مستمر في جيبوتي، تمثله بالنسبة إلى الأولى القوة المشتركة المدمجة للقرن الأفريقي Combined Joint Task Force-Horn of Africa, CJTF-HOA والقاعدة الفرنسية بالنسبة إلى الثانية⁽⁶⁾. أما الصين واليابان، فقد أقام كل منهما قاعدة عسكرية في جيبوتي⁽⁷⁾، ولا تتوافر معلومات حول حجم القاعدتين وتجهيزاتها. كما أعربت السعودية لجيبوتي عن رغبتها في إقامة مرفق عسكري هناك⁽⁸⁾. ويوجد إلى جانب هذه القواعد العسكرية مرافق أمنية أخرى، لوجستية وتجسسية، وهناك مرافق تدار منها طائرات من دون طيار، تُستخدم لاستهداف مقاتلي الجماعات الجهادية المنتشرة في منطقة القرن، موجودة في أريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال، وستوضح الدراسة ذلك لاحقاً.

ولأهمية منطقة القرن الأفريقي، فقد صبغت الأمينة، وهي إضفاء البعد الأمني على قضايا متعددة ومتنوعة، أغلبية الخطاب السياسي والاقتصادي الموجه من الدول الغربية نحو القرن الأفريقي. وأخذ البعد الأمني أولوية عند مناقشة قضايا دول القرن في المؤسسات الإقليمية والدولية، وتحول الخطاب من تناول سياسات المساعدة والعون والتعاون إلى التركيز على أبعاد الخطر والتهديد والخوف التي تمثلها أفريقيا. فالأمن، وفقاً لنظرية الأمينة، ليس حقيقة موضوعية مسلماً بها، وإنما هو نتاج لعمليات اجتماعية محددة. ووفقاً لهذه الرؤية، أصبحت مناطق من أفريقيا جزءاً من ساحات الحرب على الإرهاب، وأخذت قضاياها طابعاً أمنياً. كان لأمينة قضايا القرن الأفريقي تأثير سلبي مباشر في عملية التحول الديمقراطي، فقد أضحت الأمينة عائقاً في وجه إقامة أنظمة حكم ديمقراطية في بلاد القرن الأفريقي، ولم تعد المقاربات والمداخل الغربية صالحة لتفسير تعثر التحول الديمقراطي في تلك البلدان.

تتناول الدراسة أثر الأمينة في التحول الديمقراطي لثلاث من دول القرن الأفريقي؛ جيبوتي والصومال والسودان. وتفترض أن أمينة قضايا المنطقة جعلت مسألة التحول الديمقراطي تحتل منزلة متدنية في قائمة أولويات الدول الكبرى، في حين تحتل "مكافحة الإرهاب"

تعيش منطقة القرن الأفريقي، منذ عقد أو يزيد، نشاطاً أمنياً مكثفاً، فقد أضحت ساحة للتكالب؛ بسبب موقعها الجيوبوليتيكي، إذ تعدّ حلقة وصل مهمة بين أفريقيا وشبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي، وامتداداته حتى باكستان. ويشرف القرن الأفريقي على باب المندب وخليج عدن، ويُعدّ امتداداً لمضيق هرمز الذي مر عبره نحو 18.5 في المئة من نفط العالم في عام 2016، بحسب تقارير وزارة الطاقة الأميركية⁽¹⁾؛ الأمر الذي يجعله، وفقاً للوزارة، أهم المضائق التي يمر منها النفط في العالم⁽²⁾، كما أن ما نسبته 12.5-20 في المئة من التجارة العالمية يمر عبر خليج عدن⁽³⁾. فإذا أضيف إلى ذلك حجم التجارة الخارجية لكل من اليابان والصين والهند مع الاتحاد الأوروبي، وما تشهده من نمو وتوسع، وما تحتاجه من موارد من أفريقيا، فيمكن إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية للقرن الأفريقي.

تظهر مكانة القرن من الاهتمام البالغ الذي توليه الدول الكبرى، والدول ذات الاقتصادات الصاعدة، والدول الإقليمية في العالم، للتطورات التي يمر بها الآن؛ فقد وضع الاتحاد الأوروبي في عام 2012 استراتيجية للمنطقة، سُميت "الإطار الاستراتيجي للقرن الأفريقي"⁽⁴⁾. وتشير الاستراتيجية إلى أن مصالح الاتحاد الأوروبي يحددها الموقع الاستراتيجي للقرن، وارتباطات الاتحاد التاريخية بدول القرن الأفريقي. وتتعرض الوثيقة للعلاقة القوية بين استقرار المنطقة والأمن العالمي، وما يترتب على ذلك من أهمية محاربة الظواهر المزعزعة للاستقرار، كالقرصنة والإرهاب، من جهة، وتقديم العون الإنساني، من جهة ثانية.

وأصدر البيت الأبيض، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، خصص فيها قسماً لأفريقيا⁽⁵⁾، وبرزت فيها أهمية محاربة الإرهاب والقرصنة، ودعم استقرار دول القرن

1 "Maritime Chokepoints are Critical to Global Energy Security," U.S. Energy Information Administration, 1/8/2017, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2hmONvs>

2 Ibid.

3 "Safeguarding Trade through the Horn of Africa," The Maritime Security Centre - Horn of Africa (MSCHOA), accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/1JNuyZD>

4 "Council Conclusions on the Horn of Africa," Council of The European Union, 14/11/2011, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2XgF6yb>

5 لمزيد من المعلومات حول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه أفريقيا، انظر: "National Security Strategy of the United States of America: Regional Context-Africa," The White House, December 2017, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2CzLLd7>

6 لمزيد من المعلومات حول الوجود العسكري الغربي في منطقة القرن، انظر: بيتر وودوارد، "المنافسة الدولية في دول القرن الأفريقي"، في: العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 181-206.

7 Judd Devermont, "The World is Coming to Sub-Saharan Africa. Where is the United States?" Center for Strategic and International Studies, CSIS Briefs (August 2018), p. 3, accessed on 8/7/2019, at: <http://bit.ly/2XEY7Q7>

8 "Djibouti: More Foreign Bases?" *Africa Research Bulletin*, vol. 53, no. 7 (August 2016), p. 21088.

للأمننة مفتوحًا، فهناك دول سعت لأمننة الدين، وأخرى لأمننة الثقافة، بينما عمدت أخرى إلى أمننة قضايا الهجرة أو البيئة⁽¹³⁾. ومن القضايا التي تعرّضت لأمننة مكثفة موضوع الإرهاب؛ إذ ورد في الخطاب الأكاديمي والرسمي على أنه الخطر الأكبر على الدول الغربية.

تعرّض مفهوم الأمننة، الذي تتبناه مدرسة كوبنهاغن وهو القائم على مفهوم "خطر يهدد البقاء" واللجوء إلى إجراءات استثنائية تتجاوز الوسائل العادية في التعامل مع الخطر، لانتقادات. ومن منتقدي المفهوم ريتا أبراهامسن التي ترى أن هناك حالات أمننة لا تحتاج إلى سياسات طوارئ في التعامل معها، وأن حالات الخطر التي تنتقل مباشرة من التعامل العادي إلى التعامل الاستثنائي قليلة؛ لذا، يجب أن ينظر إلى الأمننة بحسبانها مدى متدرجًا، ينتقل فيه التعامل مع الأخطار من التعامل العادي إلى القلق والانزعاج من الخطر، ومن ثم إلى التعامل الاستثنائي. ويمكن أن تدرج قضية في مدى الأمننة من دون أن تصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد البقاء⁽¹⁴⁾. وهذه الدراسة تستخدم تعريف أبراهامسن الموسّع للأمننة؛ لأنه يحلل حالة الأمننة الأفريقية تحليلًا أفضل، ويغطي كل صورها وأماطها. فالأمننة لا تأخذ شكلًا واحدًا، ولا تصل وصولًا مباشرًا إلى مرحلة الخطر الذي يهدد البقاء، وإنما تدرج في إثارتها القلق، فتبدأ بمرحلة الخطر العادي الذي يتطلب تعاملًا روتينيًا عاديًا، ثم تتطور إلى مرحلة خطر أكبر، قد يهدد البقاء بعدئذ.

ويتكامل في خطاب الإرهاب نوعان من الخطاب، هما: خطاب المؤسسات الأكاديمية الذي ينعكس في الكتب والمقالات وتقارير مراكز الأبحاث، والخطاب الرسمي للمسؤولين، بما في ذلك تقارير المؤسسات الرسمية ورسائلها. أما ما يتصل بالنوع الأول من الخطاب، فقد ازداد الخطاب الأكاديمي المتعلق بدراسة الإرهاب ازديادًا كبيرًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ نتيجة للاهتمام الرسمي، والتمويل الذي سُخّر له. ووفقًا لأندرو سلك، مدير دراسات الإرهاب في جامعة إيست لندن، فإن 90 في المئة من الدراسات المتعلقة بالإرهاب كُتبت بعد 11 سبتمبر 2001، حتى عام 2007. كما أن كتابًا عن الإرهاب يصدر كل 6 ساعات باللغة الإنكليزية، في الفترة ذاتها. ويقول ريتشارد جاكسون إن الأوراق العلمية حول الإرهاب ارتفعت بنسبة 300 في المئة خلال الفترة نفسها⁽¹⁵⁾. ويبرز في الخطاب الأكاديمي التيار الذي يصوّر ما يسمّى "الإرهاب الإسلامي" على أنه الخطر المائل أمام الغرب.

منزلة أعلى. وتحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: لماذا غلب خطاب الأمننة على خطاب الديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي؟ وكيف تتفاعل آليات خطاب الأمننة مع الواقع السياسي؟ وما دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز خطاب الأمننة؟

أولاً: استهلال نظري: مفهوم الأمننة وخطاب الإرهاب وبيئته

تشير الأمننة إلى إضفاء البعد الأمني على قضية ما؛ لتجعل منها مصدرًا للخطر أو التهديد. وارتبطت مداخل الأمننة المختلفة بمدرسة كوبنهاغن التي تضم باري بوزان وأول ويفر وآخرين. وترمي الأمننة إلى تجاوز النقاش الدائر بين أولئك الذين يرون أن التهديد هو قضية موضوعية، ومجموعة أخرى تذهب إلى أن التهديد قضية ذاتية، يحددها الشخص بحسب إدراكه وتفاعله. فمدرسة كوبنهاغن ترى وجوب النظر إلى الأمن على أنه فعل خطابي، والقضية الرئيسة فيه ليست الجدل حول ما إذا كان التهديد موضوعيًا، أو ينطلق من اعتبارات ذاتية، بل الطريقة التي تُبنى بها بعض القضايا اجتماعيًا، مثل: الهجرة والتدهور البيئي ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لتصبح مصدرًا للتهديد⁽⁹⁾. ويشير الفعل الخطابي إلى أن النطق بكلمة أو بمصطلح، فحسب، يعني أن فعلًا قد وقع. فالنطق بكلمة "أمن" قد يُنظر إليه على أنه فعل يستحضر للذهن مختلف القضايا العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالأمن⁽¹⁰⁾.

ويرى مدخل آخر للأمننة، متأثر بالنظرية الاجتماعية، أن الأمننة تتحقق من خلال الممارسة والإطار، وعلاقات القوة التي تبني تصوّر الخطر⁽¹¹⁾. ويشير بوزان وويفر ودي وايلد إلى أن الأمننة هي عرض قضية ما على أنها تمثل خطرًا يمسّ البقاء، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير طارئة، ويسوّغ اتخاذ إجراءات سياسية خارج نطاق المعتاد. وتهدف الأمننة إلى الإسراع في تطبيق إجراءات استثنائية، بعد الإعلان عن أن القضية المطروحة تمثل تهديدًا للبقاء. وهذا الخطاب يعطي السلطة الحق في استخدام إجراءات استثنائية لتأمين بقائها، وبذلك تنتقل القضية من مجال السياسة العامة إلى مجال سياسة الطوارئ⁽¹²⁾. ويُعدّ المدى الذي يشمل القضايا القابلة

9 Rens van Munster, "Securitization," Oxford Bibliographies, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/321AWy1>

10 Ibid.

11 Thierry Balzacq, *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve* (London; New York: Routledge, 2011), p. 32.

12 سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات استراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 28-29.

13 Barry Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 23-24.

14 Rita Brahmansen, "Blair's Africa: The Politics of Securitization and Fear," *Alternatives*, vol. 30, no. 1 (2005), p. 59.

15 Jessica Shepherd, "The Rise and Rise of Terrorism Studies," *The Guardian*, 3/7/2007, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2FLJ0JD>

التنموي لمجابهة هذا الخطر. ويؤكد ديفيد شن، السفير الأميركي الأسبق، ما ذهب إليه دوفيلد حول العلاقة بين الفقر والإرهاب. فعلى الرغم من أنه يرى أن الفقر ليس الدافع المباشر للإرهاب، فإنه يشير إلى أن وجود الفقر، مع انتشار عدم المساواة الاجتماعية والتهميش السياسي، يفرز بيئة في القرن الأفريقي، يستغلها المتطرفون الدينيون لبت أفكارهم، والحصول على التأييد المحلي⁽²¹⁾.

”

مثّلت السردية الكبرى (الحرب على الإرهاب) الإطار المنظم الذي يوجه السياسة الأميركية والغربية تجاه أفريقيا والقرن الأفريقي، ويحدد الأخطار والفرص، وعَدّت الدول الفاشلة، أو المنهارة، حواضن "تفرّخ" الإرهابيين الحاليين أو المحتملين

”

لقد مثّلت السردية الكبرى (الحرب على الإرهاب) الإطار المنظم الذي يوجه السياسة الأميركية والغربية تجاه أفريقيا والقرن الأفريقي، ويحدد الأخطار والفرص، وعَدّت الدول الفاشلة، أو المنهارة، حواضن "تفرّخ" الإرهابيين الحاليين أو المحتملين⁽²²⁾. وما عزز سردية الحرب على الإرهاب، وارتباطها بمناطق محددة في العالم، وجود إدراك تاريخي عام أن هناك مناطق في العالم تُعد مصدرًا للخطر، أو ما أسماها بانكوف "أقاليم الخطر" Regions of Risk، وهي مناطق تنتشر فيها الأمراض والفقر والكوارث، وتدخلت فيها الدول الغربية بصور مختلفة، شملت الاستعمار والعون والإغاثة.

فعلى سبيل المثال، صوّر القرن الأفريقي على أن له إرثًا من الهشاشة التي تشكّل تحديًا إقليميًا ودوليًا⁽²³⁾. ومع حلول الألفية الجديدة، برز في هذه الأقاليم "الإرهاب الجديد". ويختلف الخطر الجديد عن الأخطار السابقة في أنه منتشر ومتجاوز للأقاليم والأقطار، فالأخطار القديمة موجودة في "أقاليم الخطر"، تصيب من يذهب إلى هناك، فحسب. أما الإرهاب الجديد، فإنه تجاوز أقاليمه وأتى إلى الغرب،

21 David Shinn, "Fighting Terrorism in East Africa and the Horn," *Foreign Service Journal*, vol. 81, no. 9 (2004), p. 38.

22 Brennan M. Kraxberger, "The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an 'Age of Terror'," *Africa Today*, vol. 52, no. 1 (2005), p. 48.

23 يُنظر: جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)؛ التقرير الأوربي حول التنمية 2009: التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد (سان دومينغو: المعهد الجامعي الأوروبي؛ مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2009).

يرتكز خطاب التخويف من الخطر المحدق بالعالم الغربي على دراسات الإرهاب، ولا سيما الجزء الذي يركز على "الإرهاب الجديد". وما يحرك هذا النوع الجديد من الإرهاب، بحسب ذلك الخطاب، هو الكره والتعصب والتطرف، وليس أيديولوجيا سياسية؛ لذا، فإن هذا الإرهاب لا يجدي معه التفاوض أو المساومة أو الإغراء، والوسائل التي يجب أن تُتخذ للتعامل معه هي الاجتثاث والردع والمكافحة بالقوة⁽¹⁶⁾. واستنادًا إلى هذا الفهم، فإن أمينة مكافحة الإرهاب أخذت البعد العسكري العنيف الذي يتطلب بيئة سياسية تضعف فيها المساواة السياسية، ويقل فيها الاعتماد على سيادة حكم القانون؛ وما تحويل المتهمين بالإرهاب من دول غربية إلى دول عربية وأفريقية، لانزعاج اعترافاتهم تحت وطأة التعذيب، سوى تأكيد لهذه الحال.

ويذهب خطاب بعض الدول الغربية الرسمي إلى أمينة قضية أخرى، هي الفقر. فعلى سبيل المثال، يشير إدوارد نيومان نقلًا عن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة إلى أن "التنمية والعون مترابطان [...] فالفقر وضعف التنمية والدول المنهارة توفر أرضًا خصبة للنزاعات، ولبروز أخطار أمنية جديدة، مثل الجرائم العالمية والإرهاب"⁽¹⁷⁾. وفي هذا الصدد أيضًا قال الرئيس الأميركي الأسبق، بوش الابن: "لا توجد خطوط صلبة بين مصالحتنا الأمنية ومصالحتنا التنموية، وقيمنا الديمقراطية"⁽¹⁸⁾؛ لذا، فقد صُممت برامج العون الغربية لتأخذ أثر البعد الأمني للفقر. وقد أخذت العلاقة بين الأمن والعون التنموي للدول النامية تقوى بحلول منتصف التسعينيات، عندما انتشر ما سمي الحروب الجديدة. ونجم عنها موجة من الاضطراب وعدم الاستقرار في عدد من الدول النامية⁽¹⁹⁾.

يشير مارك دوفيلد إلى أن موضوع الفقر ظل - منذ ذيوع الشيوعية إلى بروز الإرهاب، عبر ما يُحدثه من تهمة لجماعات في المجتمع، وتكريسه للسلخ والامتعاض بينهم - الخطر الاستراتيجي الرئيس الذي يترتب بالنظام الليبرالي⁽²⁰⁾. ونتيجة لذلك، جاء تسييس العون

16 Richard Jackson, "Constructing Enemies: 'Islamic Terrorism' in Political and Academic Discourse," *Government and Opposition*, vol. 42, no. 3 (2007), pp. 408-409.

17 Edward Newman, "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World," *Contemporary Security Policy*, vol. 30, no. 3 (2009), p. 436.

18 وردت العبارة في:

Susan B. Epstein, *Foreign Aid Reform, National Strategy, and the Quadrennial Review* (Collingdale, PA: Diane Publishing, 2010), p. 3.

19 Mark Duffield, "The Liberal Way of Development and the Development-Security Impasse: Exploring the Global Life-Chance Divide," *Security Dialogue*, vol. 41, no. 1 (2010), p. 57.

20 Ibid., p. 61.

فهناك وجود عسكري، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا، لكل من الصين وإيطاليا واليابان وألمانيا وإسبانيا. وكان لهذا الوجود العسكري الأجنبي أثره السلبي في التحول الديمقراطي في جيبوتي؛ فجيوتي تعتمد اقتصاديًا على الخارج، وبحسب البنك الدولي، فإن الاقتصاد الجيبوتي يعتمد أساسًا على الاستثمار الأجنبي في الموانئ، وعلى إيجار القواعد العسكرية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول التسلطية؛ لأن العائد من الاستثمار يكون أكبر في هذه الدول من الدول الديمقراطية⁽²⁷⁾.

لقد شمل الحراك الشعبي الذي شهده عدد من الدول العربية، وسمي الربيع العربي، جيبوتي، ففي 18 شباط/ فبراير 2011، انتظم نحو 50 ألف شخص، بحسب تقديرات المعارضة، في لقاء حاشد في ملعب جيبوتي الرئيس، مطالبين بتغيير الرئيس إسماعيل عمر قيلي. وقال زعيمًا حزبي المعارضة الرئيسين؛ "الاتحاد من أجل التغيير الديمقراطي"، و"الاتحاد من أجل الحركة الديمقراطية"، إنهما "يريدان تغييرًا سلميًّا وديمقراطيًّا، مثلما حدث في تونس"⁽²⁸⁾، لكن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع والعنف في تفريق المتظاهرين، فنجم عن ذلك مقتل شخصين، وفق وزارة الداخلية الجيبوتية، ثم أعقب ذلك اعتقال عدد من السياسيين. وقال وزير الداخلية الجيبوتي "إن المتظاهرين يريدون صنع حركة انتفاضة"⁽²⁹⁾.

لم يجد الحراك الجماهيري في جيبوتي دعمًا خارجيًا، ولا سيما من الدول الغربية، صاحبة القواعد والوجود العسكري في جيبوتي؛ لأن الاهتمام بوجود نظام ديمقراطي في جيبوتي لم يكن من أولويات الدول الغربية، فقد طغى الاهتمام بمحاربة الإرهاب والقرصنة على قضايا ترسيخ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. فبعد انتهاء الحرب الباردة برز الخطاب الأوروبي الذي ربط تقديم الدعم بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وتحقيق الديمقراطية⁽³⁰⁾. غير أن التطبيق الفعلي للسياسة الأوروبية تجاه أفريقيا لم يعكس هذا التوجه المعلن. وقد زار وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، جيبوتي في 23 نيسان/ أبريل 2017، وقد

27 انظر على سبيل المثال:

John R. Oneal, "The Affinity of Foreign Investors for Authoritarian Regimes," *Political Research Quarterly*, vol. 47, no. 3 (September 1994).

28 "Djibouti: Unprecedented Protest, Police Fire Teargas on Demonstrators Calling for Regime Change," *Africa Research Bulletin* (February 2011), p. 18733.

29 Ibid.

30 لمزيد من المعلومات حول أولويات تحقيق الديمقراطية في أفريقيا بعد الحرب الباردة في الخطاب الأوروبي، انظر:

Gorm Rye Olsen, "Europe and the Promotion of Democracy in Post-Cold War Africa: How Serious Is Europe and for What Reason?" *African Affairs*, vol. 97, no. 388 (July 1998).

و ضرب ضحاياه داخل الدول الغربية⁽²⁴⁾. ويتطلب هذا الخطر، إذًا، تعاملًا مختلفًا، يركّز على استئصال جذوره والقضاء عليه في مهده، وهذه أولوية تسبق ما عداها من المشاريع الرامية إلى ترسيخ الحكم الراشد، أو تحقيق التحول الديمقراطي.

ثانيًا: جيبوتي والصومال والسودان: كيف تؤثر الأمنة في الديمقراطية؟

1. جيبوتي

وفقًا للتقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية في عام 2016 عن الإرهاب، فإن جيبوتي تحتل مكانة مهمة في حملة مكافحة الإرهاب الإقليمية، وأسهمت بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال African Union Mission in Somalia, AMISOM، وتلقّت القوات المسلحة الجيبوتية دعمًا وتدريبًا للمشاركة في هذه القوات. وتستضيف جيبوتي معسكر "ليمونير"، حيث توجد القاعدة العسكرية الأميركية، ورئاسة القوات المشتركة المدمجة للقرن الأفريقي، وهي تابعة للقيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا (الأفريكوم) United States Africa Command, AFRICOM⁽²⁵⁾، ويوجد في القاعدة العسكرية نحو 4000 من العسكريين والقوات الخاصة والمتعاقدين الأميركيين؛ إذ يبلغ عدد القوات الخاصة نحو 300، وتركز على استهداف عضوية الجماعات الجهادية، مثل القاعدة وحركة الشباب في الصومال بالقتل. وتتطلق الطائرات من دون طيار (الدرون) من القاعدة صوب الصومال واليمن، لاغتيال أعضاء هذه الجماعات. وبحسب إحصائيات أوردتها صحيفة *نيويورك تايمز*، فإن طائرات "الدرون" تقلع وتهبط بمعدل 16 مرة في اليوم. وتخصص القاعدة التي تبلغ مساحتها نحو 500 هكتار لمحاربة الإرهاب، الأمر الذي يجعلها المرفق الوحيد من نوعه في شبكة قواعد البنتاغون العالمية⁽²⁶⁾.

لقد سبقت القاعدة الفرنسية في جيبوتي إنشاء القاعدة الأميركية، وتعدّ أكبر قاعدة خارج فرنسا. وأدى وجود الجماعات الجهادية، وتزايد أعمال القرصنة في المنطقة، ووجود حرب في اليمن، إلى أن تكون جيبوتي منطقة جذب للقواعد والمرافق العسكرية الأجنبية.

24 Gregg Bankoff, "Regions of Risk: Western Discourses on Terrorism and the Significance of Islam," *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 26, no. 6 (2003), p. 418.

25 United States Department of State Publication, *Country Reports on Terrorism 2016* (Washington, DC: Bureau of Counterterrorism, 2017), accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2uDoPsw>

26 Craig Whitlock, "Remote U.S. Base at Core of Secret Operations," *The Washington Post*, 25/10/2012, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/323JSCW>

2. الصومال

بعد انهيار نظام سياد بري في عام 1991 تلتشى الوعي القومي في الصومال، وتفككت الدولة المركزية إلى وحدات عشائرية، وزعماء حرب، يتحكمون في مناطق مختلفة، وانفصل الشمال ليعلن دولة من جانب واحد، فدخلت البلاد في حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار⁽³⁶⁾. ونجم عن ذلك حدوث مجاعة في عام 1992، ثم جاء التدخل الأمريكي في الصومال في بداية عام 1993؛ بحجة حماية العاملين في توزيع الإغاثة على المتأثرين بالمجاعة هناك. لكن مهمات التدخل العسكري توسعت بعد ذلك، في أواخر عام 1993، فشملت إقامة نظام سياسي، واعتقال بعض زعماء الحرب. وقد لقي الغزو الأمريكي مقاومة عنيفة من الميليشيات الصومالية، وقتل نحو 18 جندياً أمريكياً، وجرح نحو 73، عند محاولة اعتقال بعض معاوني زعيم الحرب، محمد فرح عيديد، فسرتت هذه الحادثة قرار الرئيس الأمريكي الجديد آنذاك، بيل كلينتون، الانسحاب من الصومال.

بعد الانسحاب الأمريكي من الصومال في عام 1993، استمرت حالة الصراع الداخلي، وهيمن زعماء الحرب على الأوضاع، مدعومين من إثيوبيا، وانسحبت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من الصومال، في عام 1995، بعد أن تدخلت لتوفير جو آمن لتقديم المساعدات الإنسانية. وفي نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2000، اجتمع عدد من الزعماء القبليين في جيبوتي في مؤتمر السلام الوطني؛ لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، وقاطعه زعماء الحرب، بقيادة حسين ابن زعيم الحرب محمد فرح عيديد الذي توفي متأثراً بجراحه. اتفق المؤتمر على تكوين حكومة انتقالية، بعد الاتفاق على ميثاق وطني انتقالي، ونالت الحكومة الانتقالية دعم المجتمع الدولي، وعُدت الحكومة الشرعية للصومال. وقد وجدت الحكومة معارضة من مجلس المصالحة والبناء الصومالي الذي يضم بعض الفصائل، بقيادة حسين عيديد، وعانت الحكومة الانتقالية عدم الاستقرار وشح الموارد، وضعف قدرتها على بسط سيطرتها على كل أنحاء البلاد.

وفي محاولة لتكوين حكومة أكثر فاعلية في مواجهة حركة الشباب التي تنشط في الجنوب، نظمت كينيا، بالتعاون مع إثيوبيا، مؤتمراً للحوار الصومالي في عام 2004، تمخض عنه تكوين حكومة اتحادية انتقالية، لتحل محل الحكومة الوطنية الانتقالية، وحظيت الحكومة الاتحادية الانتقالية بتأييد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الغربية، كما عملت على محاربة تنظيم الشباب. وخلال عام 2006، التقت مجموعة من التنظيمات الإسلامية حول اتحاد المحاكم

وضع، من خلال تصريحات الوزير الأميركي، أن الشغل الشاغل للإدارة الأميركية هو موقع جيبوتي، والدور الذي يمكن أن يؤديه هذا الموقع؛ إذ صرح الوزير في أثناء الزيارة أن جيبوتي "تعد معبر طرق استراتيجياً مهماً"⁽³¹⁾، وخطب الجنود الأميركيين والفرنسيين، وقابل الرئيس قبلي. وكانت زيارة وزير الدفاع الأميركي قد جاءت بعد عام من إعادة انتخاب الرئيس قبلي للمرة الرابعة، وبعد أن عدل الدستور مرتين؛ ليعزز وجوده في الرئاسة. ونال الرئيس قبلي في تلك الانتخابات المشكوك في نزاهتها نحو 86 في المئة من الأصوات، بينما نال زعيم حزب المعارضة الرئيس "الاتحاد من أجل الإنقاذ الوطني"، عمر علمي خيره، نحو 7 في المئة. وكان الأمين العام لحزب المعارضة، عبد الرحمن محمد قبلي، قد اعتقل في كانون الأول/ ديسمبر 2015، وأطلق سراحه قبيل أيام من إجراء الانتخابات. وقد حكم الرئيس قبلي، وعمه الرئيس السابق حسن جوليد، البلاد منذ استقلالها في عام 1977⁽³²⁾.

أما علاقة الاتحاد الأوروبي بجيبوتي، فترتكز على السعي لتحقيق الاستقرار في القرن الأفريقي، بواسطة قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال، وعبر "عملية أتلانتا" التي تكافح القرصنة⁽³³⁾. وقد دعمت دول الاتحاد الأوروبي قوات شرق أفريقيا المكوّنة من عشر دول، من بينها جيبوتي، وتشارك في قوات حفظ السلام في الصومال والسودان. وقد أشارت مجلة فورين بوليسي إلى عدم اكتراث الدول الغربية بالممارسة السياسية للرئيس قبلي، وتكريس الحزب الحاكم في جيبوتي سلطاته⁽³⁴⁾.

ووفق تصنيف منظمة "فريدوم هاوس"، فإن جيبوتي لا تعد حرة؛ إذ على الرغم من وجود تعددية حزبية، فإن الحزب الحاكم (الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية) يستخدم وسائل تسلطية، لاستمرار هيمنته الشاملة على الحياة السياسية في البلاد. وقد اعتقلت السلطات نحو 19 شخصاً، في آذار/ مارس 2017، من حزب "حركة التجديد الديمقراطي والتنمية" المحظور، وأطلق سراح عدد منهم لاحقاً⁽³⁵⁾. وفي انتخابات شباط/ فبراير 2018 فاز الحزب الحاكم بنحو 90 في المئة من مقاعد البرلمان، واتهمت المعارضة الحكومة بالتزوير.

31 "Djibouti: Pentagon Chief's Visit," *Africa Research Bulletin* (April 2017), p. 21413.

32 "Guelleh's Fourth Term," *Africa Research Bulletin* (April 2016), p. 20962.

33 "Djibouti and the EU," European Union External Action, 11/5/2016, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/3071k7x>

34 Aly Verjee, "A Friendly Little Dictatorship in the Horn of Africa: Why the World doesn't Care about Djibouti's Autocracy," *Foreign Policy*, 8/4/2011, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2XFAeXB>

35 Freedom House, "Djibouti Profile," accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2Nr6TMZ>

36 لمزيد من المعلومات انظر: محمد أحمد الشيخ علي، "الحالة الصومالية القائمة: أضواء على تاريخ الصراع وأبعاده"، في: العرب والقرن الأفريقي، ص 384.

كانت غالبية أجزاء البلاد تسيطر عليها حركات مسلحة أو ميليشيات، كما زاد نشاط حركة الشباب الجهادية في جنوب الصومال.

ولمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على بسط نفوذها، في مواجهة حركة الشباب، أقر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تكوين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في كانون الثاني/يناير 2007، وبعد شهر وافق مجلس الأمن على مهمات البعثة، ولا سيما أن تلك البعثة ستتحول إلى عملية للأمم المتحدة؛ لدعم استقرار الصومال على المدى الطويل، وإعادة إعمارها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من أن المجلس أشار إلى ضرورة إنشاء مؤسسات عريضة القاعدة وتمثيلية، يُتوصل إليها من خلال عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف في الصومال⁽⁴⁰⁾، فإن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

انتهى أجل الحكومة الاتحادية الانتقالية في عام 2012، ودخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة، باختيار برلمان جديد، يبلغ عدد أعضائه 275 عضواً، وأُطيء به انتخاب رئيس ورئيس وزراء جديدين. لم يُنتخب أعضاء البرلمان الجديد شعبياً، وإنما اختارتهم عشائرتهم، فعلى كل عشيرة من عشائر الصومال الأربع الكبرى: الداروت، والهوية، والدر، والرحنون، أن تختار ثلاثين من الزعماء لهيئة تتكون من نحو 135 زعيماً، على أن يكمل العدد، أي 15 عضواً، من الأقليات. وترشح الهيئة أعضاء البرلمان للجنة اختيار فنية، مهمتها اعتماد أعضاء البرلمان، وفق شروط محددة⁽⁴¹⁾. واستناداً إلى ذلك اختير شريف شيخ أحمد ليكون أول رئيس للحكومة الاتحادية، وعبد الولي محمد علي ليصبح رئيساً للوزراء، ثم أدى أعضاء البرلمان القسم في جو آمني مضطرب، في قاعة في مطار القاعدة، تحت حراسة قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ووضح أن قدرة الحكومة الجديدة على القيام بمهامها محدودة؛ إذ كانت تبسط سلطتها على أجزاء محدودة من العاصمة مقديشو، توفر الأمن فيها قوات الاتحاد الأفريقي. وعكس ضعف الحكومة أن الديمقراطية في الصومال تعتمد في فاعليتها المحدودة على العامل الخارجي الدولي والإقليمي، ويتركز الدعم الخارجي على مساعدة الحكومة في تحقيق الأمن، وذلك بمحاربة حركة الشباب، والحد من القرصنة.

وعمدت الدول الغربية إلى دعم الحكومة الصومالية الجديدة، انطلاقاً من سياسة "دعم الاستقرار" Stabilization Policy، وهي سياسة تجمع بين البعدين العسكري والمدني في منع النزاعات، وبناء الدول المنهارة أو الفاشلة. وقد عكس تكوين بعثات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في عدد من تلك الدول هذا الاتجاه. وتعتمد

الإسلامية التي كانت موجودة في مقديشو، وتمكنت من الاستيلاء على العاصمة. وكانت العاصمة تحت سيطرة ميليشيات زعماء حرب، ومن أبرز هذه الميليشيات "تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب" المدعوم من الولايات المتحدة. وبعد الاستيلاء على مقديشو أصبح اتحاد المحاكم الإسلامية منافساً آخر للحكومة الاتحادية الانتقالية، وهي المعترف بها دولياً، ومقرها في مدينة بيداوا، وبعد تمدد اتحاد المحاكم خارج مقديشو، أعلن البرلمان الإثيوبي أن اتحاد المحاكم يمثل تهديداً لإثيوبيا، فمُنح رئيس الوزراء، ملس زيناوي، السلطة لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحكومة الانتقالية الصومالية، والدفاع عن إثيوبيا⁽³⁷⁾.

لقد جلب استيلاء اتحاد المحاكم الإسلامية على مقديشو انزعاجاً أكبر للحكومة الأميركية؛ وبسبب ذلك، زارت جنديا فريزر، مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، الصومال في بداية نيسان/أبريل 2007، وقابلت رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في مدينة بيداوا، وسارعت الولايات المتحدة إلى الضغط على إثيوبيا للتدخل في الصومال، بعد أن سيطرت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة⁽³⁸⁾. وأوردت صحيفة الغارديان البريطانية أن اللواء جون أبي زيد، قائد المنطقة العسكرية الأميركية الوسطى، المسؤولة عن القوات الأميركية في المنطقة، من الشرق الأوسط حتى أفغانستان، زار إثيوبيا في 24 كانون الأول/ديسمبر 2006، وقابل رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي، وكان الغرض من الزيارة وضع الترتيبات النهائية لغزو إثيوبيا للصومال. وبعد ثلاثة أسابيع من زيارة اللواء أبي زيد، دخلت القوات الإثيوبية الصومال، مدعومة بترتيبات لوجستية وغطاء جوي أميركي. لم يقف الانزعاج من المحاكم عند الحكومات الغربية، بل تعدّها إلى الأمم المتحدة، فقد عكس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم (1725) تخوفه من اتحاد المحاكم؛ إذ جاء في ديباجة القرار ما يلي: "وإذ يهيب باتحاد المحاكم الإسلامية أن يوقف أي توسع عسكري آخر، وأن ينبذ كل من لديهم مخططات متطرفة، أو صلات بالإرهاب الدولي"⁽³⁹⁾.

نجح الغزو الإثيوبي الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر 2006 في إزاحة اتحاد المحاكم الإسلامية من مقديشو، وانسحب بعد عامين. لكن الغزو لم ينجح في تقوية الحكومة الاتحادية الانتقالية، أو توحيد البلاد. فعند انسحاب القوات الإثيوبية في كانون الثاني/يناير 2009،

37 Cedric Barnes & Harun Hassan, "The Rise and Fall of Mogadishu's Islamic Courts," *Journal of Eastern African Studies*, vol. 1, no. 2 (2007), p. 156.

38 Xan Rice & Suzan Goldberg, "How US Forged Alliance with Ethiopia Over Invasion," *The Guardian*, 13/1/2007, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2YFBS97>

39 "Resolution 1726 (2006)," Security Council, 15/12/2006, accessed on 9/7/2019, at: <https://bit.ly/2XziQQL>

40 "القرار 1744 (2007) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5633 المعقودة في 30 شباط/فبراير 2007"، مجلس الأمن، شوهده في 2019/7/7، في: <https://bit.ly/2FJ9Ce3>

41 "Somalia Swears in Historic New Parliament," Aljazeera, 23/8/2012, accessed on 7/7/2019, at: <https://bit.ly/2XLMNLW>

3. السودان

يظهر تأثير الأمننة الخارجية والتسييس في التحول الديمقراطي في السودان في ثلاثة أحداث مهمة، هي اتفاقية السلام الشامل التي وُقعت بين المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان، في عام 2005، ورفع العقوبات الأميركية عن السودان في عام 2017، ودعم الميليشيات واستخدامها محليًا وإقليميًا، ففي هذه الحالات غاب موضوع التحول الديمقراطي عن أن يكون بندًا مطلوبًا تنفيذه، بل إن قوات الدعم السريع التي يتزعمها الفريق محمد حمدان دقلو المشهور بـ "حميدتي"، اضطلعت بدور مهم في إطاحة عمر البشير، وزادت في تعقيدات الاتفاق على ترتيبات الفترة الانتقالية.

أ. التحول الديمقراطي واتفاقية السلام الشامل

عُقدت مفاوضات السلام في السودان برعاية دولية وإقليمية، كان الجانب الدولي ممثلًا بشركاء "الإيغاد"، وعلى رأسهم الثلاثي: الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، في حين مثل الجانب الإقليمي منظمة "الإيغاد" التي كانت تتولى السكرتاريا، ونهض الشركاء بأعباء التمويل. لم تكن قضية التحول الديمقراطي من بين القضايا التي حظيت بنقاش في المفاوضات، فقد تركّز التفاوض في موضوع قسمة السلطة على مواضيع الرئاسة، ووضعية العاصمة من حيث تطبيق الشريعة الإسلامية، وتمثيل الجنوبيين في الجهاز التشريعي القومي، وتمثيل الأحزاب الأخرى في الشمال والجنوب⁽⁴⁷⁾. كان الغرب، ولا سيما الإدارة الأميركية، مهتمًا أكثر بإعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير.

كثفت الحكومة الأميركية ضغوطها للإسراع بإكمال الاتفاق، وصولًا إلى التصويت على حق تقرير المصير، وتظهر هذه الضغوط في عدة أشكال: فالرئيس الأميركي بوش اتصل بالرئيس السوداني عمر البشير نحو 10 مرات، في أثناء المفاوضات، حانًا على تجاوز عقبات التفاوض⁽⁴⁸⁾. ويقول مسؤول أميركي رفيع، عمل في قضايا السودان عقودًا، فضل حجب اسمه، لمجلة *ذي أتلانتك*، إن اهتمام الولايات المتحدة بالسودان لم يكن عامًا وروتينيًا، بل جاء نتيجة لمجهودات كانت تبذلها مجموعة صغيرة خلف الكواليس مدة 20 سنة⁽⁴⁹⁾.

47 Hilde F. Johnson, *Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations That ended Africa's Longest Civil War* (Eastbourne: Sussex Academic Press, 2011), pp. 136-142.

48 Ibid., p. 142.

49 Rebecca Hamilton, "U.S. Played Key Role in Southern Sudan's Long Journey to Independence," *The Atlantic*, 9/7/2011, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2xsOaFQ>

السياسة على التداخل بين عمل الوكالات المختلفة، والتكامل بينها *Inter-agency approach*⁽⁴²⁾. ومن أهم الإدارات الحكومية المعنية بتنفيذ هذه السياسة "مكتب النزاعات وعمليات تحقيق الاستقرار" Bureau of Conflict and Stabilization Operations التابع لوزارة الخارجية الأميركية، ووحدة تحقيق الاستقرار البريطانية Stabilisation Unit. وقد طبقت هذه السياسة في الصومال. وفي هذا الإطار تلقت الحكومة الاتحادية الجديدة دعمًا من الدول الغربية، تركّز على نحو كبير على تحقيق الأمن المحلي والإقليمي؛ فقد قدّم الاتحاد الأوروبي دعمًا ماليًا لقوات الاتحاد الأفريقي، وبدأ عملياته البحرية عبر "عملية أتلانتا"، وباشر حلف شمال الأطلسي "الناتو" عملياته ضد القرصنة، تحت مسمى "درع المحيط". وأنشأ الاتحاد الأوروبي "بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال"، ودشّن عملية مدنية لبناء القدرات البحرية⁽⁴³⁾. وعقد مكتب المخدرات العالمية وشؤون تطبيق القانون Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs، وهو تابع لوزارة الخارجية الأميركية، اتفاقًا مع الحكومة الصومالية في عام 2013، لتقديم دعم بلغ 17 مليون دولار، لتدريب الشرطة الصومالية⁽⁴⁴⁾.

تحسّن الوضع الأمني تدريجيًا، بعد اختيار الحكومة الجديدة بمساعدة قوات الاتحاد الأفريقي. لكن ليس بالدرجة التي تمكّن من تنظيم انتخابات عامة؛ لذا، فقد أُجلت الانتخابات أكثر من مرة، وفشل البرلمان في تحديد خطة لكيفية إجراء الانتخابات العامة. ونتيجة للضغوط الدولية الرامية إلى منع البرلمان من تمديد ولايته، اتفق الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، مع زعماء العشائر، في لقاء، على توسيع الهيئة التي ترشح أعضاء البرلمان، من 135 إلى نحو 14 ألف شخص⁽⁴⁵⁾، فاخترت الهيئة أعضاء البرلمان الجديد، بمجلسيه: مجلس الشعب ومجلس الشيوخ. لكن طغت العشائرية على انتخابات البرلمان؛ إذ رشّحت كل عشيرة لها حصة في البرلمان أكثر من شخص عن المقعد الواحد، وانتخب مندوبون من العشيرة مرشحًا واحدًا للمقعد⁽⁴⁶⁾، ثم اختار البرلمان الجديد، في عام 2017، رئيسًا جديدًا للبلاد، هو محمد عبد الله فرماجو.

42 Jan Bachmann, "Policing Africa: The US Military and Visions of Crafting 'Good Order'," *Security Dialogue*, vol. 45, no. 2 (2014), p. 122.

43 Dominik Balthasar, "Somalia's Federal Agenda: From Fragility to Fragmentation?" European Union Institute for Security Studies, *Brief Issue*, no. 17 (June 2014), p. 2.

44 U.S. Department of State, "State.gov Website Modernization," 3/6/2019, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2KRAVat>

45 عبيد شيخ، "رئيس الصومال: اختيار برلمان جديد في آب/ أغسطس"، رويترز، 2016/6/4، شوهده في 2019/7/7، في: <https://bit.ly/2J5dXL0>

46 "الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الصومال: الرهانات الراجعة والرهانات الخاسرة"، مركز مقديشو للدراسات والبحوث، 2010/10/23، شوهده في 2019/7/7، في: <https://bit.ly/309WZAN>

الولايات المتحدة على رفع عقوبات الأمم المتحدة عن السودان، في 28 أيلول/ سبتمبر 2001، إذ امتنعت عن التصويت. وقال المندوب الأميركي جيمس كينغهام في الجلسة: "اعتقل السودان مؤخراً أصوليين داخل البلاد، قد تكون أنشطتهم أسهمت في الإرهاب الدولي، كذلك ينخرط السودان في نقاشات جديدة مع حكومتنا حول سبل مكافحة الإرهاب، وإننا نرحب بهذه الخطوات، ونتوقع أن يستمر هذا التعاون، ونتوقع من حكومة السودان أن تظهر التزاماً كاملاً بالحرب ضد الإرهاب، باتخاذ كل الخطوات لطرد الإرهابيين، وحرمانهم من الملاذ الآمن"⁽⁵⁴⁾.

بعد أشهر قليلة من اتهام الولايات المتحدة للحكومة السودانية بارتكاب إبادة جماعية في دارفور، وعلى الرغم من أنه موضوع في قائمة الدول الراحية للإرهاب، أصبح السودان حليفاً مهماً للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. فوفقاً لتصريح مسؤول سابق في الاستخبارات الأميركية لجريدة الغارديان، فإن السودان ربما يُعد الدولة الوحيدة في جامعة الدول العربية التي أسهمت مساهمة كبيرة في حماية القوات الأميركية والمواطنين الأميركيين في العراق⁽⁵⁵⁾. وظلت التقارير السنوية الأخيرة التي تصدرها وزارة الخارجية الأميركية عن الإرهاب في العالم تقر بتعاون السودان في مجال مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال أشار تقرير عام 2016 إلى أن السودان شريك متعاون في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁵⁶⁾.

برزت أهمية السودان الإقليمية في محاربة الإرهاب في المسارات الخمسة التي شكّلت خريطة طريق، تفاوض حولها البلدان لرفع العقوبات الأميركية عن السودان، ولم تكن قضية التحوّل الديمقراطي من ضمن هذه المسارات التي جاءت كالاتي: الاستمرار في مكافحة الإرهاب، والتوقف عن دعم جيش الرب الذي يعمل في شمال أوغندا وبعض دول الجوار، والعمل لدعم السلام في دولة جنوب السودان، والسعي لإحلال السلام في السودان، وتسهيل وصول الإغاثة إلى منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وبعد مفاوضات بين الجانبين، رأت الولايات المتحدة وجود تقدم في هذه المسارات، الأمر الذي قادها إلى رفع العقوبات عن السودان في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

وأرجعت ريبكا هاملتون، في تقريرها لووكالة رويترز، تكوين اللوبي الأميركي الذي يعمل لمصلحة جنوب السودان إلى منتصف الثمانينيات؛ إذ قدّمت سرّداً مفصلاً لتأثير مجموعة بدأت صغيرة، لا يتجاوز عدد أعضائها 7 أشخاص، لكنها عملت بدأب للضغط على المؤسسات الأميركية المختلفة، لمصلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان⁽⁵⁰⁾. تمثّل الضغط الأميركي، كذلك، في قانون سلام السودان الذي وقّعه الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وطالب بتوسيع أساليب الضغط الاقتصادية والدبلوماسية من كل دول العالم على حكومة السودان، لدفعها إلى التفاوض بجديّة. وخصص مبلغ 300 مليون دولار، يُصرف خلال 3 سنوات في بناء المؤسسات المدنية في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية⁽⁵¹⁾. وزار وزير الخارجية الأميركي، حينها، كولن باول، الخرطوم في تشرين الأول/ أكتوبر 2003؛ دفعاً لمفاوضات السلام.

ومن الأسباب التي قدّمت لعدم اهتمام اتفاقية السلام الشامل في السودان، عملياً، بالتحوّل الديمقراطي في السودان، أن فكرة السلام الليبرالي التي طُبقت في اتفاقية السلام، كما يرى جون يونغ، قامت على تطبيق فوقي، لم يكتزث لإشراك المجتمع المدني أو قوى سياسية أخرى، وكانت النتيجة أن كرّست الاتفاقية النخب التي سادت البلاد، وكانت سبباً في إشعال الحرب⁽⁵²⁾. ويؤيد باحث آخر في الشأن السوداني، أليكس دي وال، ما ذهب إليه يونغ، ويرى أن الدول الغربية، والمفاوضات في منتصفها، جعلت حق تقرير المصير أولوية تسبق الاهتمام بالتحوّل الديمقراطي، إلى درجة أن انتخابات 2010 نُظِر إليها كأنها عقبة إجرائية يجب تجاوزها؛ للوصول إلى الهدف الأساسي، وهو الاستفتاء على تقرير المصير⁽⁵³⁾.

ب. رفع العقوبات الأميركية عن السودان

كان لأحداث 11 سبتمبر تأثير مهم في العلاقة بين الولايات المتحدة والسودان، فقد سرّعت وزادت من تعاون السودان في مجال مكافحة الإرهاب؛ إذ دان السودان الهجمات عقب وقوعها، وكثّف تعاونها مع وكالة الاستخبارات الأميركية، ونتيجة لهذا التعاون، وافقت

50 Rebecca Hamilton, "Special Report: The Wonks Who Sold Washington on South Sudan," Reuters, 11/7/2012, accessed on 8/7/2019, at: <https://reut.rs/2L7Zfzy>

51 "Sudan Peace Act," US Congress, 21/10/2002, accessed on 9/7/2019, at: <https://bit.ly/2RNk88X>

52 John Young, *The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process* (London: Zed Books, 2012).

53 John Young, "Democratization and the Failure of the Sudan Peace Process," World Peace Foundation, 14/5/2013, accessed on 9/7/2019, at: <http://bit.ly/2GfrTjN>

54 "Citing Action on Terrorism, Security Council Lifts Sanctions Against the Sudan," UN News, 28/9/2001, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2XlSdmx>

55 Suzanne Goldenberg, "Sudan Becomes US Ally In 'War on Terror'," *The Guardian*, 30/4/2005, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/307fAxj>; Greg Miller & Josh Meyer, "U.S. Relies on Sudan Despite Condemning It," *Los Angeles Times*, 11/6/2007, accessed on 8/7/2019, at: <https://lat.ms/2LvzQ7B>

56 *Country Reports on Terrorism 2016*.

محورية تقرير المصير في الجنوب تسييسًا عاليًا لهذه القضية في الولايات المتحدة؛ إذ نالت اهتمامًا كبيرًا من الكونغرس والبيت الأبيض، وجماعات ضغط مختلفة. وفي حالة رفع العقوبات، كان الهمم الرئيس هو مكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار في بعض دول الجوار؛ حتى لا تتحول إلى ملاذات آمنة للإرهابيين.

ثالثًا: الأمننة وإعاقة التحول الديمقراطي في القرن الأفريقي

تعكس الحالات الثلاث التي تناولتها الدراسة الخطاب السياسي الذي تبنته الدول الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة تجاه أفريقيا، فقد غلب عليه الاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق التحول الديمقراطي، إلا أن التطبيق الفعلي للسياسة الغربية تجاه أفريقيا بعامة، والقرن الأفريقي بخاصة، لم يلتزم بشعارات حقوق الإنسان والديمقراطية المرفوعة. وقد طغت أمننة الخطاب السياسي الموجه إلى منطقة القرن الأفريقي، وتراجع خطاب التحول الديمقراطي. ونجم عن ذلك النظر إلى المنطقة على أنها مصدر لتهديد الدول الغربية، ولا سيما أوروبا، بأشكال متعددة، مثل الهجرة، والإرهاب، والمخدرات؛ الأمر الذي يتطلب التعامل الاستثنائي، بإقامة القواعد العسكرية، وتكثيف الوجود العسكري والأمني عبر اتفاقيات مختلفة. وتشير الحالات الثلاث إلى أن سلوك الأمننة عزز واقفًا أعاق التحول الديمقراطي في الدول الثلاث. فقد أفرز الارتباط الخارجي، إما عبر قواعد عسكرية كما هي حال جيبوتي، وإما عبر قوات حفظ سلام كحال الصومال، وإما عبر اتفاقية مثل اتفاقية السلام الشامل في السودان، واقفًا يفضل الاستقرار والقدرة على الضبط والتحكم. وعلى الرغم من أن أمننة بعض القضايا، ولا سيما الإرهاب، قد انعكست سلبًا في السياسة العملية تجاه عملية التحول الديمقراطي في الدول الثلاث، فإن أهميتها قد اختلفت من دولة إلى أخرى، فبينما صوّرت جيبوتي على أنها مستقرة، مقارنة بدول تجاورها، استُخدم موقعها الجغرافي ليكون مركزًا لمحاربة الإرهاب والقرصنة، فمن قواعدها المختلفة تنطلق عمليات الملاحقة، واغتيال زعماء الجماعات الجهادية في الصومال واليمن. والمطلوب أن يكون في جيبوتي حكومة قادرة على السيطرة والتحكم في محيطها الجغرافي. وكما أشار هنتنجتون من قبل، في إطار الحرب الباردة، عندما كانت حركات التحرر الوطني، والتنظيمات اليسارية، تنتشر في مناطق العالم النامي، فإن المطلوب توافره في هذه الدول ليس نوع الحكم، وإنما درجة الحكم. ليس المهم أن يكون نوع الحكم ديمقراطيًا أو سلطويًا، بل الأهم أن تكون له القدرة على السيطرة، ومجابهة الحركات الثورية. ويقول هنتنجتون: "يجب

ج. التقاء الأمننة الخارجية مع الأمننة الداخلية في السودان

كان من ديناميات الحرب في دارفور بروز ميليشيات "الجنجويد" التي أسهمت في محاربة الحركات المسلحة المناوئة للحكومة في الإقليم، وتلقّت دعمًا حكوميًا. وقد اتهمت هذه الميليشيات بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين. تطوّرت الميليشيات، واتخذت طابعًا شبه رسمي، وعُرفت بمجموعات منها باسم "حرس الحدود"، وألحقت مرة بجهاز الأمن والاستخبارات الوطني، وتارة أخرى برئاسة الجمهورية، وأخيرًا بالقوات المسلحة، وصار اسمها "قوات الدعم السريع"⁽⁵⁷⁾. لم يقتصر دور هذه الميليشيات على محاربة الحركات المسلحة داخليًا، بل تمددت خارجيًا، وأضحت تشكل العمود الفقري للجنود السودانيين المشاركين في الحرب في اليمن، وبهذا أضحت قوات الدعم السريع جزءًا من آليات التحالف الإقليمي، بقيادة السعودية، المناوئ للحوثيين في اليمن. وفي محاولة منها لكسب ود الدول الأوروبية، وإضفاء شرعية دولية على نشاطها، تصدت قوات الدعم السريع للهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا، وللاتجار بالبشر. وقد تلقت دعمًا أوروبيًا ضمن التمويل المقدم للسودان، لحثه على الإسهام في محاربة الهجرة إلى أوروبا.

وعلى الرغم من أن الرئيس السوداني السابق، عمر البشير، هو الذي أنشأ هذه الميليشيات، ودعمها عسكريًا واقتصاديًا، بالسماح لها باستخراج الذهب من مناطق من دارفور، فإن قوات الدعم السريع عملت مع القوات المسلحة وجهاز الأمن في إطاحته، وقد صار قائد هذه القوات، محمد حمدان دقلو، نائبًا لرئيس المجلس العسكري الذي استلم السلطة، في أعقاب نجاح الانتفاضة السودانية في تغيير نظام البشير. وقد أضيف وجود ميليشيات بهذا الحجم إلى التعقيدات المتعلقة بكيفية إدارة الفترة الانتقالية، والتحول الديمقراطي في السودان. وما يزال مستقبل هذه القوات يعد تحديًا كبيرًا للعلاقات المدنية - العسكرية في السودان، فعلى الرغم من أن قوات الدعم السريع ألحقت بالقوات المسلحة، فإنها تحافظ على استقلالية كبيرة، تتبدى في زيتها وعلامات مركباتها ومواردها المالية.

تعكس حالات اتفاقية السلام الشامل، ورفع العقوبات الأمريكية، ودعم الميليشيات، أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودولًا إقليمية، كانت تعطي الأولوية للوصول إلى حق تقرير المصير للجنوبيين، ومحاربة الإرهاب على المستوى الإقليمي. وقد عكست

57 لمزيد من المعلومات عن هذه الميليشيات، انظر:

Jérôme Tubiana, "Remote-control Breakdown Sudanese Paramilitary Forces and Pro-Government Militias," Sudan Human Security Baseline Assessment Project of the Small Arms Survey, Issue Brief, no. 27 (April 2017).

تحولت إلى ملاذات للإرهابيين، أو تجار البشر، أو مهربي المخدرات، الأمر الذي يوجب أن تكون الأولوية لاستقرار تلك الأطراف اتساقاً مع سياسة تعزيز الاستقرار المشار إليها آنفاً.

خاتمة

عكست الدراسة الترابط الوثيق بين مصالح الخارج، والعمل السياسي في الداخل. وقد برز هذا الترابط في منطقة القرن الأفريقي، حيث تتكالب دول كبرى، ودول إقليمية مؤثرة، على أن يكون لها وجود عسكري في المنطقة. لم يكن هذا الوجود العسكري جديداً على المنطقة؛ فقد سابت فرنسا إلى إقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي في مرحلة الحرب الباردة. لكن الجديد هو ظاهرة الأمن، وتشير إلى إضفاء البعد الأمني على قضايا بعينها، وهو ما يجعلها مصدرًا للتهديد، ومن ثم، استخدام وسائل استثنائية للتعامل مع هذا التهديد. وأظهرت الحالات الثلاث التي تعرّضت لها الدراسة أن للأمن تأثيراً سلبياً في عملية التحول الديمقراطي في تلك البلدان، فبعد أن أشارت الدول الغربية المانحة، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى أن هناك شروطاً جديدة للدعم الموجه إلى الدول النامية، وعلى رأس هذه الشروط التحول نحو الديمقراطية، كانت أمنة موضوعات الإرهاب والهجرة والمخدرات سبباً في التقليل من أهمية التحول الديمقراطي، وتأخيرها في قائمة أولويات تعامل الدول الغربية مع دول القرن الأفريقي تحديداً. وقد اختلفت أمطاط الأمنة من بلد إلى آخر، بحسب درجة الأمنة التي تعرض لها أي من البلدان الثلاثة؛ إذ ثمة مدى متدرج من الأمنة، يبدأ من التعامل الأمني العادي، ويتصاعد حتى يصل مرحلة التعامل الاستثنائي. وفي هذا الصدد تؤيد هذه الدراسة ما ذهب إليه أبراهامسن من أن حالات الأمنة لا تأتي في نمط واحد، بل تتبلور في مدى متدرج، يبدأ التعامل فيها مع الخطر من المعتاد، وينتهي بالاستثنائي. وأبرزت الدراسة أن خطاب الأمنة تجاه الدول الثلاث قد عُرِزَ بالصور النمطية لأقاليم الخطر، وبخطاب الإرهاب الجديد. وتبدى تأثير الأمنة في التحول الديمقراطي في اتباع سياسة تعزيز الاستقرار، وتمكين الحكم من المحكومين أولاً، لتحقيق الأمن والاستقرار؛ ونتيجة لذلك، ظهرت الانتخابات السلطوية في جيبوتي والسودان، والديمقراطية العشائرية في الصومال.

وتقترح هذه الدراسة إجراء دراسات مستقبلية حول كيفية تحول حالة الأمنة من وضع عادي إلى وضع استثنائي، يتطلب التعامل الخاص؛ ذلك إذا نظرنا إلى الأمنة على أنها مدى متدرج من الحالات، ولا تأتي في حالة واحدة.

أولاً تمكين الحكم من السيطرة على المحكومين، ويجب على الحكم، ثانياً، أن يسيطر على ذاته⁽⁵⁸⁾. ولما كان النظام الحاكم في جيبوتي في مرحلة القيام بمهمة السيطرة، وتوفير البيئة الملائمة لإقامة القواعد العسكرية، فإن سيطرة الحكم على نفسه ليست مهمة الآن.

وفي الصومال تظهر بوضوح حالة الأمنة المكثفة، فحال البلد تشكل خطراً عاماً، وتتنوع الأخطار الناجمة عن وضعها المضطرب، فقد ظهرت الحالة الصومالية في التقارير السنوية الأميركية التي تغطي طيفاً من الأخطار، مثل تقارير مكتب المخدرات العالمية وشؤون تطبيق القانون، وتقارير الاتجار بالبشر، وتقارير الإرهاب، فضلاً عن أن الأخطار الناجمة عن الفقر فيها وضعف القدرات الحكومية مع وجود تاريخ حافل من التمرد على الحكم المركزي وحكم زعماء الحرب قد عزز خطاب الأمنة فيها. فعندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم (2372)، في 30 آب/ أغسطس 2017، القاضي بتمديد فترة قوات الاتحاد الأفريقي، أشار إلى أن الوضع في الصومال ما زال يمثل خطراً على السلم والأمن الدوليين. وقد أشاد المجلس بقرار الحكومة الاتحادية الصومالية، بجعل إصلاح القطاع الأمني أولوية في الأربع سنوات المقبلة⁽⁵⁹⁾؛ لذا، ففي الحالة الصومالية، تتبدى تأثيرات الأمنة في التحول الديمقراطي، من خلال التركيز على إيجاد الأمن والاستقرار أولاً، والقضاء على مصادر الخطر المتنوعة الناجمة عن حالة عدم الاستقرار، وانفراط الأمن. فحالة الأمنة الصومالية تشير إلى أن الأمن يسبق السياسة.

وتعكس الحالة السودانية بعداً مختلفاً، فقد جمعت عناصر من حالة جيبوتي، وطيفاً من حالة الصومال؛ فالمرکز في الخرطوم يشبه حالة جيبوتي في الاستقرار النسبي، بينما أطراف السودان في دارفور وجنوب السودان (عندما كان السودان موحدًا)، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق والشرق، أقرب إلى الحالة الصومالية من حيث الحروب الداخلية. وعلى الرغم من هذا التشابه، توجد اختلافات مهمة في الحالة السودانية؛ فاستقرار المركز كان سبباً في الأمنة؛ إذ اتهم المركز بأنه يسعى لنقل أيديولوجيته إلى دول الجوار، وأنه يدعم حركات مناوئة لبلدائها، واستضاف حيناً من الزمن أسامة بن لادن؛ لذا، فإن احتواء خطر الإرهاب المقبل من المركز، والاستفادة من خبرته في مكافحة الإرهاب، بعدئذ، لهما الأولوية على موضوع التحول الديمقراطي. يضاف إلى ذلك أن أطراف السودان المتمردة، ربما

58 صمويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 15.

59 "Unanimously Adopting Resolution 2372 (2017), Security Council Extends Mandate of African Union Mission in Somalia, Authorizes Troop Reduction," United Nations, UN Meeting Coverage and Press Releases, 30/8/2017, accessed on 8/7/2019, at: <https://bit.ly/2rL0xdQ>

Barnes, Cedric & Harun Hassan. "The Rise and Fall of Mogadishu's Islamic Courts." *Journal of Eastern African Studies*. vol. 1, no. 2 (2007).

Buzan, Barry, Ole Wæver & Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO/ London: Lynne Rienner Publishers, 1998.

"Council Conclusions on the Horn of Africa." Council of The European Union. 14/11/2011. at: <https://bit.ly/2XgF6yb>
Devermont, Judd. "The World is Coming to Sub-Saharan Africa. Where is the United States?" Center for Strategic and International Studies. *CSIS Briefs* (August 2018). at: <http://bit.ly/2XEY7Q7>

Duffield, Mark. "The Liberal Way of Development and the Development-Security Impasse: Exploring the Global Life-Chance Divide." *Security Dialogue*. vol. 41, no. 1 (2010).

Epstein, Susan B. *Foreign Aid Reform, National Strategy, and the Quadrennial Review*. Collingdale, PA: Diane Publishing, 2010.

Jackson, Richard. "Constructing Enemies: 'Islamic Terrorism' in Political and Academic Discourse." *Government and Opposition*. vol. 42, no. 3 (2007).

Johnson, Hilde F. *Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations That ended Africa's Longest Civil War*. Eastbourne: Sussex Academic Press, 2011.

Kraxberger, Brennan M. "The United States and Africa: Shifting Geopolitics in an 'Age of Terror'." *Africa Today*. vol. 52, no. 1 (2005).

"National Security Strategy of the United States of America: Regional Context-Africa." The White House. December 2017. at: <https://bit.ly/2CzLLd7>

Newman, Edward. "Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World." *Contemporary Security Policy*. vol. 30, no. 3 (2009).

المراجع

العربية

"الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الصومال: الرهانات الراجعة والرهانات الخاسرة". مركز مقديشو للدراسات والبحوث. <https://bit.ly/309WZAN>, في: 2010/10/23

التقرير الأوربي حول التنمية 2009: التغلب على الهشاشة في أفريقيا: صياغة نهج أوربي جديد. سان دومينيكو: المعهد الجامعي الأوروبي؛ مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، 2009.

خادياجالا، جيلبرت. شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

قوجيلي، سيد أحمد. تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. سلسلة دراسات استراتيجية 169. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.

العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

هنتنجتون، صمويل. النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية عبود. ط 2. بيروت: دار الساقي، 2015.

الأجنبية

Abrahamsen, Rita. "Blair's Africa: The Politics of Securitization and Fear." *Alternatives*. vol. 30, no. 1 (2005).

Bachmann, Jan. "Policing Africa: The US Military and Visions of Crafting 'Good Order'." *Security Dialogue*. vol. 45, no. 2 (2014).

Balthasar, Dominik. "Somalia's federal agenda: From Fragility to Fragmentation?" European Union Institute for Security Studies. *Brief Issue*. no. 17 (June 2014).

Bankoff, Gregg. "Regions of Risk: Western Discourses on Terrorism and the Significance of Islam." *Studies in Conflict & Terrorism*. vol. 26, no. 6 (2003).

Balzacqm, Thierry. *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve*. London; New York: Routledge, 2011.

Sudan Human Security Baseline Assessment Project of the Small Arms Survey. *Issue Brief*. no. 27 (April 2017).

United States Department of State Publication. *Country Reports on Terrorism 2016*. Washington, DC: Bureau of Counterterrorism, 2017. at: <https://bit.ly/2uDoPsw>

Young, John. *The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process*. London: Zed Books, 2012.

Verjee, Aly. "A Friendly Little Dictatorship in the Horn of Africa: Why the World doesn't Care about Djibouti's Autocracy." *Foreign Policy*. 8/4/2011. at: <https://bit.ly/2XFAeXB>

Olsen, Gorm Rye. "Europe and the Promotion of Democracy in Post-Cold War Africa: How Serious Is Europe and for What Reason?" *African Affairs*. vol. 97, no. 388 (July 1998).

Oneal, John R. "The Affinity of Foreign Investors for Authoritarian Regimes." *Political Research Quarterly*. vol. 47, no. 3 (September 1994).

Shinn, David. "Fighting Terrorism in East Africa and the Horn." *Foreign Service Journal*. vol. 81, no. 9 (2004).

Tubiana, Jérôme. "Remote-Control Breakdown Sudanese Paramilitary Forces and Pro-Government Militias."